



يُمنح حق الوصول إلى الطبيعة للسويديين حرية التجوال في جميع أنحاء طبيعة بلدهم

المجتمع:

الانفتاح والشفافية - مكونات أساسية في الديمقراطية السويدية

يتميز المجتمع السويدي بالحرية والانفتاح. للسويديين حق المشاركة في المظاهرات، حرية التعبير عن آرائهم، في صحافة حرة، في إمكانية التجوال بحرية في الطبيعة وفي التدقيق في أداء المسؤولين الرسميين. إن الانفتاح يعني أيضاً قيام مجتمع يتميز بالمساواة.

في المقابل، إن الحق في التعبير عن الرأي يحتم أيضاً تحمّل المسؤولية. إذ أن إساءة استخدام هذا الحق قد تولّد عدوانية ما، قد تحرّض على التمييز أو العنف، أو قد يكون لها نتائج سلبية على الأفراد أو المجتمع. في حال الاشتباه في وجود جريمة ضد قوانين حرية التعبير أو الإفصاح عن الرأي، تتحوّل القضية إلى مكتب أمين المظالم للشؤون القانونية، وهو منصب يشغله شخص مدني غير سياسي مُعيّن من قبل الحكومة.

التدقيق في الحياة العامة

إن مبدأ حرية الوصول إلى المعلومات يعني إعطاء الحق لكافة المواطنين ووسائل الإعلام بالاطلاع على

آرائهم بكل حرية - تلك هي الركيزة الأساسية لمعظم ديمقراطيات العالم. بالتالي، صار كل مسؤول في السلطة يخضع للمساءلة وصارت جميع المعلومات متاحة بحرية للجميع. كما كفل مبدأ حرية الصحافة حماية هوية المصادر التي توفّر المعلومات للناشرين ورؤساء التحرير أو وكالات الأنباء وأكد على عدم السماح بإرغام الصحافيين على الكشف عن مصادرهم. جرى إقرار قانون حرية التعبير عن الرأي في العام 1991 وتوسّع نطاق صلاحياته ليشمل وسائل الإعلام الغير مطبوعة، كالتلفزيون والسينما والإذاعة. يسعى هذا القانون إلى ضمان حرية تبادل المعلومات والآراء والإبداعات الفنية.

يرتكز الدستور السويدي على أربعة قوانين أساسية هي: آلية الحكم، قانون حرية الصحافة، القانون الأساسي لحرية التعبير الأساسية والخلافة على العرش. لتلك القوانين الأسبقية على جميع القوانين الأخرى. كما ينص الدستور على حق جميع المواطنين في الوصول بحرية إلى المعلومات، في تنظيم المظاهرات، في تشكيل الأحزاب السياسية وفي ممارسة شعائرهم الدينية.

حرية الصحافة

في العام 1766، أصبحت السويد أول دولة في العالم تسمح بحرية الصحافة. يستند مبدأ حرية الصحافة على الاعتراف بحق المواطنين في التعبير والإفصاح عن

إعرف المزيد

الإعانات الحكومية الداعمة للصحافة

تخصّص دولة السويد، ومنذ أوائل السبعينيات، إعانات مادية للصحافة بهدف دعم الصحف وزيادة قدراتها على التنافس مع منشورات أخرى واسعة الانتشار. إنها وسيلة تهدف إلى تعزيز التنوّع وضمان حصول القراء على آراء مختلفة حول كافة المواضيع.

جمهور كبير من القراء

في العام 2010، وصل عدد الصحف المطبوعة في السويد إلى نحو 3.5 مليون نسخة، وذلك دون احتساب عدد نسخ الجرائد المجانية. خلال أيام الأسبوع، تصل نسبة قراء الصحف الصباحية إلى 81 في المائة من السكان السويديين، علماً أنه يمكن تصفّح غالبية الصحف الصباحية الـ 168 على شبكة الإنترنت، ويقوم 30 في المائة من السويديين بزيارة المواقع الإخبارية الإلكترونية بشكل منتظم.



إن حقوق الأقليات محمية. إذ لا يجوز للقوانين والأنظمة السويدية أن تُلحق الظلم بأي مواطن لمجرد انتمائه لإقلية ما.

بالمصالح العامة، بحماية المصالح الشخصية والمالية للأفراد وبحماية مختلف أنواع الحيوانات أو النباتات.

الجميع متساوون

في السويد، هناك ثلاثة قوانين أساسية تكفل حماية حقوق الإنسان وهي: آلية الحكم، قانون حرية الصحافة والقانون الأساسي لحرية التعبير. فممارسة السلطة العامة تقتزن باحترام مبدأ المساواة بين الجميع وبضمان حرية وكرامة كل أفراد المجتمع. على السلطات العامة أن تحمي، على وجه الخصوص، حق الأفراد في العمل والسكن والتعليم، كما ينبغي عليها تعزيز الرفاه الاجتماعي والأمن والبيئة الحاضنة للجميع. لا يجوز للقوانين والأنظمة الأخرى أن تُلحق الظلم بأي مواطن لمجرد انتمائه لأقلية ما، أو لأسباب أخرى مثل العرق، لون البشرة، الأصل الإثني أو الجنس. ■

السجلات والوثائق الرسمية. يسمح ذلك للمواطنين السويديين بتكوين فكرة واضحة عن أعمال الدوائر الحكومية والسلطات المحلية. يُعتبر مبدأ التدقيق هذا ذو قيمة عالية في المجتمعات الديمقراطية، فضلاً عن أن مبدأ الشفافية يقلل من مخاطر سوء استخدام السلطة. إن حق الاطلاع على السجلات والوثائق الرسمية يعني أيضاً السماح للموظفين الحكوميين وغيرهم ممن يعملون لحساب الحكومة الإفصاح عن المعلومات لوسائل الإعلام وعامة الشعب. مع ذلك، يمكن المحافظة على سرية وثائق معينة إذا كانت تنطوي على معلومات تتعلق بالأمن القومي، بالعلاقة بين السويد ودولة أخرى أو منظمة دولية، بالسياسة المالية والنقدية للدولة أو بالعملة الوطنية، بأعمال التفتيش والرقابة والإشراف الأخرى التي تقوم بها السلطات العامة، بمكافحة الجرائم أو مقاضاتها،



يقراً ثلث السكان السويديين الأخبار على شبكة الإنترنت.

مواصلة النضال من أجل حقوق الإنسان

دخل مبدأ حقوق الإنسان في صلب شتى مجالات السياسة الخارجية السويدية: الأمن، التنمية، الهجرة، البيئة وسياسة التبادل التجاري.

عمل المنظمات غير الحكومية وإقامة أفضل العلاقات مع الدول الديمقراطية.

- تعزيز حرية التعبير. تؤمن السويد بأن حرية التعبير هي ضرورة أخلاقية وأداة عملية تساعد في النضال من أجل حقوق الإنسان.
- إلغاء عقوبة الإعدام. تسعى السويد، كما الاتحاد الأوروبي، ومنذ فترة طويلة إلى إلغاء عقوبة الإعدام على أساس أنها تتعارض مع مبدأ حقوق الإنسان.
- مكافحة التعذيب. تلتفت الحكومة السويدية الانتباه إلى مثل تلك الانتهاكات أينما وقعت وتدعم

لقد جرى إدراج الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ضمن القانون السويدي منذ العام 1995. كما وقّعت السويد وصدّقت على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والصادرة عن الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية والمجلس الأوروبي. تتمحور أولويات الحكومة في السياسة الخارجية السويدية حول ثمانية نقاط تتعلق بعملها من أجل حقوق الإنسان:

- بناء الديمقراطية. ما زال الملايين من الناس يعيشون في دول تحكمها أنظمة دكتاتورية. تهدف الحكومة إلى تعزيز قوة الرأي العام الساعي للديمقراطية ودعم

إعرف المزيد

المنشورات الأكاديمية الإلكترونية

يعزز برنامج OpenAccess.se إمكانية الوصول إلى أعمال الباحثين والمعلمين والطلاب والإضاءة عليها من خلال دعم النشر الإلكتروني ضمن المؤسسات السويدية للتعليم العالي. www.kb.se/OpenAccess

حقّ التظاهر

يحفظ الدستور السويدي حق المواطنين في التعبير عن آرائهم بصورة جماعية من خلال المظاهرات العامة. غير أنه يمكن لتلك الحرية أن تكون مقيدة بموجب القانون إذا كانت تهدد الأمن القومي، على سبيل المثال.



يحقّ للناس للتعبير عن آرائهم من خلال التظاهر.

المرتبة الأولى لحرية الصحافة

أعلنت منظمة مراسلون بلا حدود، من خلال تقريرها السنوي للعام 2010 حول ترتيب مستوى دول العالم في موضوع حرية الصحافة، عن تعادل السويد في المرتبة الأولى مع فنلندا، ايسلندا، النرويج، هولندا وسويسرا. وتستند القائمة على نسبة الحرية التي يتمتع بها الصحفيون والمؤسسات الإعلامية في كل دول العالم وعلى مستوى الجهود التي تبذلها السلطات لحماية تلك الحرية.

الطبيعة للجميع

إن الحق الذي يتمتع به السويديون بالوصول إلى الطبيعة (Allemansrätten) يمنحهم إمكانية التجوال في المناطق الريفية بكل حرية طالما أنهم يضمنون حماية الطبيعة والحيوانات ويحترمون خصوصية أصحاب الأرض والسكان الآخرين. تلخّص الوكالة الوطنية السويدية لحماية البيئة هذا الحق بالعبارة التالية: «لا إزعاج - لإدبير للممتلكات».

خاص لحماية حقوق الأطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة.

المنظمات التي تقدّم الدعم لضحايا التعذيب. • مكافحة حالات الإعدام والاعتقال التعسفي من دون محاكمة. تدعم السويد ومنذ سنوات طويلة قرار الأمم المتحدة المتعلق بحالات الإعدام التي تجري من دون محاكمة، خارج نطاق القضاء وبصورة تعسفية، وستواصل العمل من أجل جذب الاهتمام الدولي لتلك المسألة. • حماية سيادة القانون. تشجّع السويد الأعمال التي تدعم سيادة القانون من خلال منظمات مثل الأمم المتحدة، المجلس الأوروبي، المنظمة الأوروبية للأمن والتعاون كما من خلال محادثات مع دول عديدة أخرى. • حماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. • مكافحة التمييز. تلقى مجموعات كبيرة من الناس، وفي كثير من البلدان، معاملة بعيدة كل البعد عن مبدأ المساواة. ترغب الحكومة السويدية في إعاة اهتمام



تدعم السويد الأمم المتحدة في قضايا عدّة مثل حماية سيادة القانون.

الانفتاح على شبكة الإنترنت

تتميّز السويد بأنها الدولة التي لديها المستوى الأعلى في استخدام شبكة الإنترنت ضمن الاتحاد الأوروبي. نجد أن نسبة 85 في المائة من السكان، والذين يصل عددهم إلى 9,4 مليون نسمة، يتمتعون بخدمة الوصول إلى الإنترنت.



تشكّل شبكات التواصل الاجتماعي جزءاً من الحياة اليومية للعديد من السويديين.

موضوع انتهاك حقوق مؤلفي الكتب، الموسيقى، الأفلام والبرامج المعلوماتية. كما يبدو أن الخلافات المحترمة منذ سنوات حول موضوع القرصنة قد هدأت، وذلك يعود جزئياً إلى دخول منتجات وشركات نجحت في تقديم بدائل قانونية للبثّ الحي للموسيقى والفيديو عبر الإنترنت.

شبكات التواصل الاجتماعي في السويد

أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية للعديد من السويديين. يوجد في السويد حوالي 100.000 مستخدم لموقع تويتر وأكثر من

أكثر من 97 في المئة من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و44 عاماً يستخدمون الإنترنت بشكل منتظم. تحتل السويد المرتبة الأولى في نسبة مستخدمي شبكة الإنترنت بحسب مؤشر الأمم المتحدة لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي حول جاهزية استخدام شبكة الإنترنت.

حقوق النشر والابتكار

ساهم نمو استخدام الإنترنت حول العالم في زيادة نسبة تبادل الملفات، مما أدى إلى انطلاق نقاشات عديدة حول

إعرف المزيد

أمناء المظالم

أصبح أمناء المظالم جزءاً من التقاليد السويدية منذ العام 1809. في الواقع، إن عبارة «ombudsman»، أي أمين المظالم، هي كلمة من اللغة السويدية وتعني الشخص الذي يمثل مجموعة من الناس أو المصالح. في البداية، كان القرار أن المجتمع بحاجة إلى مؤسسة مستقلة عن الملك مهتمتها ضمان تطبيق القوانين والتشريعات. جرى تعيين أول أمين مظالم للبرلمان في العام 1810. ما زالت المبادئ الأساسية لأمناء المظالم هي نفسها حتى يومنا هذا.

أمين مظالم البرلمان

يعالج شكاوى أي شخص يشعر بأنه قد تعرض، هو أو أي شخص آخر، لمعاملة خاطئة من قبل سلطة حكومية أو موظف مدني. ليس من الضروري أن يكون هذا الشخص مواطناً سويدياً أو أن يكون من عمر معين؛ فالأطفال أيضاً لهم الحق في تقديم الشكاوى.

أمين مظالم التمييز

يكافح التمييز بين أفراد المجتمع ويعزز مبدأ مساواة الجميع في الحقوق والفرص، لا سيما من خلال ضمان التقيد بقانون مكافحة التمييز.

أمين مظالم الأطفال

يحمي حقوق الأطفال ومصالحهم. كما أنه يضمن التقيد باتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل.

أمين مظالم الصحافة

يهتم بتطبيق أخلاقيات مهنة الصحافة. بعد التحقيق، قد يقرر تحويل قضية ما إلى مجلس الصحافة السويدية للمزيد من المعالجة.

أمين مظالم المستهلك

يهتم بمتابعة تطبيق الشركات لقوانين التسويق وسلامة المنتجات. يمكن أن يتدخل في مسائل تختص بالإعلانات المضللة، بالشروط والظروف التجارية غير المقبولة، بمعلومات التسعير الخاطئة وبالمنتجات الخطرة.

◀ 3 ملايين مستخدم ناشط على موقع Facebook. وهناك أيضاً العديد من المدونين السويديين الناشطين.

المعونة الشفافة (Open aid)

في محاولة منها لزيادة الثقة بإمكانية الحصول على مساعدات حكومية ومعونات إنسانية، أطلقت وزارة الخارجية بالتعاون مع الوكالة السويدية الدولية لتنمية التعاون (SIDA) موقعاً لها على شبكة الإنترنت في العام 2011. يقوم الموقع بجمع البيانات الحكومية الرسمية بحيث يمكن الوصول إليها ومراجعتها بسهولة

من قبل الأفراد، المنظمات غير الحكومية، المستفيدين من المعونات والمسؤولين. يهدف هذا العمل إلى زيادة الشفافية والانفتاح في الجهود الإنسانية و إلى تحفيز باقي المؤسسات على زيادة شفافية أعمالهم وانفتاحها على الجمهور. إن مبادرة openaid.se هي جزء من تحرك أكبر يهدف إلى حث الهيئات الحكومية السويدية على توفير وسائل أكثر انفتاحاً للبيانات الخاصة بهم وعلى تعزيز الانفتاح والشفافية بشكل عام.

www.openaid.se



LENA GRANFELT / AGENT MOLLY & CO / IMAGEBANK SWEDEN SE : 9 الجوال

يحمي أمين مظالم الأطفال حقوقهم ومصالحهم.

وصلات مفيدة

أمين مظالم الأطفال - www.bo.se

الهيئة السويدية للتحقق من البيانات - www.datainspektionen.se

أمين مظالم التمييز - www.do.se

أمين مظالم البرلمان - www.jo.se

أمين مظالم الصحافة - www.po.se

موقع الحكومة المتعلق بحقوق الإنسان - www.manskligarattigheter.gov.se

الوكالة الوطنية السويدية لحماية البيئة - www.naturvardsverket.se

الإدارات الحكومية السويدية - www.regeringen.se

مراسلون بلا حدود - www.rsf.org

محطة التلفزيون السويدي - www.svt.se

محطة الإذاعة السويدية - www.sr.se

جمعية ناشري الصحف السويدية - www.tu.se

حقوق النشر: مآدر عن المعهد السويدي على موقع www.sweden.se.

إن مضمون هذه الصفحة خاضع لحماية القانون السويدي الخاص بحقوق النشر. يجوز نسخ، إحالة، عرض، نشر أو بث هذا النص في كافة وسائل الإعلام للإستخدام غير التجاري فقط وبعد إضافة إشارة إلى موقع www.sweden.se. في المقابل، لايجوز استخدام أي من الصور أو الرسوم التوضيحية الواردة في هذا الموقع.

للمزيد من المعلومات حول السويد:

الرجاء زيارة موقع www.sweden.se أو الاتصال بالفضائية أو السفارة السويدية في بلدك أو بالمعهد السويدي على ص.ب. 7434، SE-103 91 ستوكهولم، السويد.
الهاتف: +46 8 453 78 00 البريد الإلكتروني: si@si.se
www.si.se, www.swedenbookshop.com

المعهد السويدي (SI) هو هيئة حكومية تعمل على تعزيز الاهتمام والثقة بالسويد في جميع أنحاء العالم. يسعى المعهد السويدي إلى إقامة علاقات تعاون دائمة مع الدول الأخرى من خلال الاتصالات الإستراتيجية والتبادل في مجالات الثقافة، التعليم، العلوم وقطاع الأعمال.

الناشر: المعهد السويدي
تشرين الأول / أكتوبر 2011-FS9 (Arabic)
لمعرفة المزيد حول الوقائع عن السويد، راجع موقع www.sweden.se

SI.
Swedish Institute.